كادت مشاجرة تتحول إلى جريمة قتل

6 طعنات مقابل 6 آلاف دينار والمعتديان سقطا «في شارع الحب»

كادت مشاجرة تتحول الى جريمة قتل، وانتهت بادخال مواطن يعمل في احد محطات الوقود العناية المركزة بعد تعرضه لنحو 6 طعنات على يد صديقه وشاب آخر اثناء عمله بالمحطة.

وقال مصدر امني ان بلاغا ورد الى غرفة عمليات الداخلية مساء امس الاول من مواطنين يفيدون بتعرض موظف محطة الفيحاء لهجوم على يد شخصين اقتحما عليه غرفة الكاشير حيث يعمل، وعليه توجه مدير امن العاصمة اللواء طارق حمادة وعدد من القياديين وتم نقل المواطن الذي وجد غارقا في دمائه عن طريق رجال الاسعاف الى المستشفى الاميري، ووصفت حالته بالحرجة، وتم تسجيل قضية في مخفر المنطقة.

وقال المصدر ان رجال مباحث الفيحاء قاموا بعمل جبار، بعد ان استمعوا الى افادات عمال المحطة وتمكنوا من اخذ ارقام اللوحة المعدنية لسيارة الجانيين، وخلال اقل من ساعة وبعد انتشار مكثف، استطاعوا رصد الجانيين بسيارتهما في شارع الحب، وعليه تمتوقيفهماعنوة ومداهمتهما بعد ان حاولا الفرار ولم يتمكنا، فتبين انهما مواطن في العقد الثالث من العمر وآخر خليجي، واعترف المواطن في التحقيقات الاولية بان المجني عليه اخذ منه 6 آلاف دينار ولم يعدها، فواجهه بالصدفة داخل المحطة حيث وجده يعمل كاشيرا، وقال المواطن: «عندما طالبته بنقودي قال لي انه لن يعيدها لي ولو حتى مستقبلا وأنه لا توجد لي عنده اي نقود، فتطور الحديث الى التشابك بالايدي، هذا والغريب في الامر انه ورغم تعرض الضحية لـ 6 طعنات نافذة في انحاء متفرقة من جسده فان المواطن والخليجي انكرا تماما ان يكونا قد وجها له اي طعنات، لتتم احالة القضية واحتجاز المتهمين لحين تحسن صحة موظف المحطة والتحقيق معه في صحة الرواية التي سردها كل من المواطن والخليجي».

● هاني الظفيري

اللواء طارق حمادة

تحرير 1141 مخالفة في العاصمة وحولي ومبارك الكبير والجهراء

تتواصل الحملات المرورية التي تقوم بها الإدارة العامة للمرور لردع المخالفين على الطرق، حيث تم تحرير 1141 مخالفة في حملة مرورية شاملة شنها رجال المرور في كل من العاصمة وحولي ومبارك الكبير والجهراء.

فقد نفذت دوريات مرور محافظة العاصمة حملة مرورية أسفرت عن تحرير535 مخالفة منها 185 مخالفة مباشرة و350 مخالفة غير مباشرة.

كما نفذت دوريات مرور حولي نوبة الليل فقط حملة أسفرت عن 7 مخالفات مباشرة و118 مخالفة غير مباشرة.

ونفذت دوريات مرور محافظة مبارك الكبير حملة أسفرت عن تحرير121 مخالفة منها 41 مخالفة مباشرة و80 مخالفة غير مباشرة.

وفي محافظة الجهراء نفذت دوريات مرور الجهراء حملة أسفرت عن تحرير360 مخالفة منها 43 مخالفة مباشرة و317 مخالفة غير مباشرة.

وتهيب إدارة الإعلام الأمني بقائدي المركبات ومستخدمي الطريق ضرورة الالتزام بقواعد وآداب المرور والعمل بمدلول العلامات المرورية واللوحات الإرشادية والخطوط الأرضية لعدم الوقوع في المخالفات ولحماية مستخدمي الطريق والممتلكات العامة والخاصة من الآثار الناجمة عن الحوادث المرورية.

جثة الصليبية تعود لإيراني مدمن والبحث عن «بدون» كان برفقته

كشف رجال الادلة الجنائية عن ان الجثة المجهولة التي عثر عليها مساء اول من امس في احدى حاويات القمامة بمنطقة الصليبية تعود لوافد ايراني، وكان رجال امن الجهراء حضروا الى موقع البلاغ بقيادة اللواء ابراهيم الطراح والعقيد فالح عوض والرائد راكان العتيبي، وتبين من خلال التحريات الأولية ان الايراني من ارباب السوابق وكان يصحبه شاب بدون ولكنه اختفى تماما.

وتأتي تفاصيل الواقعة كما يرويها مصدر امني الى ان تحريات رجال مباحث الصليبية بقيادة العقيد عمر الرشيد دلت ومع صدور تقرير الادلة الجنائية ان الايراني توفي نتيجة تعاطيه جرعة زائدة من المورفين، واشار المصدر الى ان المعلومات المتوافرة ان المتوفي شوهد آخر مرة مع صديقه البدون المتواري عن الانظار منذ اكتشاف الجثة، وذكر المصدر ان الواضح لدينا حتى اللحظة ان الشاب البدون كان بصحبة الايراني عند وفاته وأنه حمله وقام بلفه ببطانية وألقى به خلف احدى حاويات قمامة قطعة 10 في الصليبية.

● عبدالله قنيص

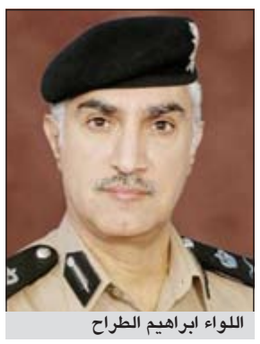
اللواء ابراهيم الطراح

وزير الإعلام يبحث مع قياديي «الإطفاء» موضوعات إدارية وقانونية ومالية

بحث وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله مع عدد من القياديين في الادارة العامة للاطفاء موضوعات متعلقة بجوانب ادارية وقانونية ومالية منها نظام بدلات رجال الاطفاء والتأمين الصحي وناد لضباط وضباط صف الادارة العامة للاطفاء.

وقالت الادارة العامة للاطفاء، في بيان صحافي امس، ان الشيخ محمد العبدالله أثنى خلال لقائه مع الادارة امس على الدور الكبير الذي يقوم به رجال الاطفاء من خلال مكافحتهم للحرائق والحفاظ على الأرواح والممتلكات في اسوأ الأحوال الجوية وارتفاع درجات الحرارة. واضافت ان الشيخ محمد العبدالله نوه بالادارة العامة للاطفاء كمؤسسة رائدة في أدائها وعملها واعدا برعايته لمتطلبات الاطفائيين وانهائها بأسرع وقت وتذليل جميع العقبات والمصاعب التي تواجه الادارة ورجالها.

من جانبه، اعرب نائب المدير العام لشؤون المكافحة والتنمية البشرية في الادارة العميد يوسف الأنصاري عن شكره للشيخ محمد على اهتمامه بهذا الجهاز الحساس في الدولة وبرجال الاطفاء وتلمس احتياجاتهم والسعي لتوفيرها.

المحكمة الإدارية تصدر «الإنذار الثاني» ووزارة التربية لا تطبّق الحكم

وجهت المحكمة الإدارية انذارها الثاني الى وكيلة وزارة التربية بصفتها لتنفيذ حكم المحكمة الصادر في مارس الماضي لصالح احد المعلمين، وسبق للمحكمة ان وجهت لوكيلة وزارة التربية انذارا أول بعد رفض الوكيلة تطبيق الحكم النهائي الصادر من المحكمة باسم صاحب السمو الأمير، وها هي تصدر للمرة الثانية انذارا بالتنفيذ دون اي بوادر لتطبيق القانون وأحكام المحكمة، رغم ان الحكم يتعلق بحقوق أحد المعلمين الذي تم تجاوز حقه ودوره في الترقية، فترتب على ذلك سلب حقه بالترقية واعطاؤه لمعلم آخر، فالمسألة لا تستحق كل هذا العناد وتجاوز احكام القضاء وعدم الالتزام بتطبيق القانون من قبل «قيادات التربية»، لأن ذلك من شأنه ان ينعكس سلبا على العملية التربوية برمتها، فإذا كانت «قيادات التربية» تستهين بأحكام القضاء الصادر باسم صاحب السمو الأمير، رغم التحذير والانذارات بالحبس والطرد من الوظيفة فكيف اذن ستطلب هذه القيادات التربوية من المعلمين أن يلتزموا بالقانون؟

● محمد هلال الخالدي

صورة من الإنذار الذي وجهته المحكمة إلى وكيلة وزارة التربية

عدل ومحاكم

براءة مواطن من التحريض على الفسق والفجور باستخدام الهاتف

المحامي علي العصفور

قضت دائرة الجنح المستأنفة برئاسة المستشار هشام عبدالله ببراءة مواطن من تهمة التحريض على الفسق والفجور واساءة استعمال الهاتف.

وكان دفاع المتهم المحامي علي العصفور قد ترافع عن موكله شفاهة وطلب البراءة تأسيسا على مخالفة الحكم المستأنف للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله، فضلا عن القصور المبطل، وقرر العصفور ان جريمة التحريض على الفجور والدعارة تقوم على ركنين:

أولهما الركن المادي: ويتمثل في كل فعل او قول يدفع به الجاني الى ارتكاب الجريمة بالتأثير بارادته وتوجيهها الوجهة التي يريدها المحرض ويستوي ان يكون المحرض خالقا لفكرة الجريمة لدى الغير والتي لم تكن موجودة من قبل او كان التحريض متمثلا في تشجيع الغير على تحقيق فكرة الجريمة التي كانت موجودة لديه قبل التحريض، ويشترط ان يكون القول كافيا لانتاج اثره في نفس المجني عليه، لذلك فإنه لا يعتبر تحريضا مجرد العرض او النصح السيئ او القدوة السيئة، ويلزم ان تكون ادلة الاثبات منصبة على واقعة التحريض ذاتها.

وثانيهما الركن المعنوي: ويتخذ صورة القصد الجنائي الخاص الذي يقوم على عنصري العلم والارادة، فيجب ان تتجه ارادة الجاني صوب ارتكاب الفعل المكون للركن المادي للجريمة مع انصراف علمه الى عناصر الجريمة بالاضافة الى ذلك يجب ان يكون التحريض او الاغواء بقصد ارضاء شهوات الغير. ولما كان ذلك وكانت الاوراق قد خلت تماما من أي دليل يفيد بقيام المتهم الثالث بأي فعل او قول بدفع المجني عليها الى الفجور او الفسق، فقد قررت المجني عليها انها فقط تعرف المتهم الثالث خلال فترة الاعداد للانتخابات التي جرت اعقاب حل مجلس الامة بوصفها مفتاحا انتخابيا لتجميع اصوات الناخبين وتبادل المعلومات عن الناخبين من النساء بحسبان ان شقيق المتهم الثالث كان من المرشحين لمجلس الامة في فترة الاعادة، كذلك فقد نفى المتهم صلته بهذه الرسائل المرسلة الى المتهمة السادسة.

وكان الادعاء العام قد اسند للمتهم انه في تاريخ 2009/8/16 بدائرة اختصاص مخفر الصليبخات:

1 ـ اساء عمدا استعمال اجهزة المواصلات الهاتفية.

2 ـ حرض المجني عليها على الفسق والفجور.

وطلب الادعاء العام معاقبة المتهم بالوصف والقيد الواردين بصحيفة الاتهام.

وبجلسة 2011/7/27، قضت محكمة الجنح غيابيا بتغريم المتهم 200 دينار لما اسند اليه عن تهمة تحريض المتهمة السادسة على ارتكاب افعال الفسق والفجور معه، وبتغريمه مبلغ 50 دينارا عن تهمة اساءة استعمال جهاز الهاتف.

براءة متعاطي مخدرات نتيجة بطلان الإجراءات

المحامي سلطان المنديل

أصدرت الدائرة الجزائية بالمحكمة الكلية برئاسة المستشار هشام عبدالله وعضوية المستشارين سلمان السويط ومحمد المشد وأمانة سر محمد عبداللطيف حكما قضى ببراءة مواطن من تهمة حيازة مواد مخدرة ومؤثرات عقلية بقصد التعاطي.

وتتلخص الواقعة في أن المتهم كان يستقل سيارته في ساعة متأخرة من الليل، وعند مشاهدته لدورية الشرطة لاذ بالفرار فقام رجال الشرطة بمطاردته، وعندما تم استيقافه شرعوا في تفتيشه فعثروا بجيبه على حبوب مخدرة وقد أقر المتهم لهم بأنها تخصه بقصد التعاطي.

حضر أمام المحكمة دفاع المتهم المحامي سلطان المنديل من مكتب المحامية دلال الملا ودفع ببطلان القبض والتفتيش الواقعين على المتهم وشرح دفاعه قائلا «انه وان كان المتهم يحوز ويحرز مواد مخدرة بأي قصد كان، مادامت لم تظهر عليه اي علامة تشير الى ارتكابه جريمة فلا يجوز القبض وعليه وتفتيشه من دون إذن من النيابة صاحبة الاختصاص لأنه لم يكن في حالة من حالات التلبس».

وأضاف ان مسألة الهروب والتي استند اليها ضابط الواقعة في قبضه على المتهم وتفتيشه هي التي ان سمحت له بتفتيش المتهم قبل ادخاله للدورية فليس له الا ان يفتش تفتيشا احترازيا ويكون على ظاهر الملابس بما يستحيل معه الشعور بالحبوب التي بجيب المتهم وذلك ينبئ بأن الضابط قد استغرق في التفتيش وفتش المتهم تفتيشا ذاتيا.

فالمواد المخدرة التي ضبطت في حوزة المتهم لولا هذا الإجراء الباطل لم تكن لتضبط وان ما بني على باطل فهو باطل فعلى هذا الأساس قضت المحكمة ببراءة المتهم مما أسند اليه من اتهام.

«الكلية» ترفض دخول زوجة طاعة زوجها

المحامية مريم البحر

ألزمت دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الكلية مواطنا بأداء مبلغ 8230 دينارا لطليقته المواطنة تضمنت 2110 دنانير شهريا عن نفقة أبنائه الثلاثة بعد إثبات حضانتهم لدى الأم من تاريخ رفع الدعوى ومبلغ 250 دينارا أجرة مسكن بصفة شهرية من تاريخ رفع الدعوى و50 دينارا أجرة خادمة من تاريخ إحضارها وبصفة مستمرة ومبلغ 300 دينار قيمة استقدامها و60 دينارا أجرة شهرية للسائق مع 100 دينار مصروفات استقدامه و2000 دينار قيمة سيارة، بالإضافة الى مبلغ 1000 دينار قيمة تأثيث المسكن..

كانت الأم قد وكلت المحامية مريم فيصل البحر للمطالبة بحقوقها التي حاولت بشتى الطرق الودية الحصول عليها دون اللجوء الى المحاكم، رغم انها تنازلت عن مؤخر الصداق البالغ 30 ألف دولار أميركي مقابل إشهار الخلع بيد انه رغم يسر حال الزوج امتنع عن التكفل بمصاريف أبنائه وكان يعطي لكل واحد منهم موزة واحدة فقط.

وأمام المحكمة طالبت المحامية البحر المحكمة بإلزام المدعى عليه بإثبات حضانة المدعية لأبنائها الثلاثة وإلزامه بدفع نفقتهم بنوعيها منذ تاريخ رفع الدعوى مع أجرة مسكن حضانة وأجرتي خادمة وسائق واستقدامها، بالإضافة الى قيمة سيارة تعين المدعية على قضاء حوائج أبنائها مع إلزام المدعى عليه بقيمة تأثيث مسكن الحضانة.

إعداد: مؤمن المصري

مركز رياض

www.riyad_center.com

رياض الصانع

الإعدام أم المؤبد للعسكريين المتهمين بالاعتداء على فلبينية بنهار رمضان؟

إن المطلع على أحوال وحال رجال الأمن في التعامل مع المواطنين والمقيمين يتضح له أن هناك كثيرا من السلبيات والممارسات التي ينبغي الإشارة إليها ورصدها ودراستها لكي نتعرف على الأسباب والدوافع لوقوع رجال الأمن فيها، وأن نسعى جيدا لوضع المعالجات العلمية والعملية للحد منها لتحسين العلاقة بين رجال الشرطة والمواطنين والمقيمين.

إن أهم واجب من واجبات رجال الأمن هو أن يؤدوا واجباتهم وفقا لأحكام الدستور والقانون من أجل المحافظة على النظام والأمن العام والآداب العامة وحماية الأرواح والأعراف والأموال والممتلكات ومنع الجرائم وضبطها وكفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين والمقيمين، ويجب أن يلتزم رجال الأمن بالقانون والقيم الأخلاقية الحاكمة لعملهم وأثناء تأدية واجبهم، ويجب تخصيص أوقات العمل لأداء الواجب الوظيفي والالتزام بالتمثيل المشرف لجهاز الشرطة في نطاق العمل وخارجة ومراعاة عدم تعريض سمعة الأفراد والجهاز الأمني لأي أضرار، ولكن من الواضح عدم استيعاب بعض رجال الأمن لمهامهم الوظيفية وفقا لأصولها وأساليبها وعدم الإلمام بكل القوانين والنظم وهناك قلة قليلة أشيع عنها الاستهتار التام في العمل والتعامل مع الناس.

والواقع يشهد على ما نقوله فكثيرا ما نشاهد بعضا من رجال المرور وهم يستوقفون السيارات بدون داع ويعطلون الناس عن مواصلة سيرهم إهدارا للوقت وإعاقة لحركة السير، بالإضافة لتعرضهم للحرية الشخصية للمواطنين والمقيمين وقد يستوقفون السيارات التي تمر بهم بشكل مزاجي بل ويستوقفون السيارات التي بها النسوة بحجة العمل المروري، ولكن واقع الحال والدوافع غير ذلك، خاصة في الأوقات الليلية.

وهذه المقدمة ضرورية لما نشر بجريدة الراي يوم الخميس الموافق 2012/7/26 تحت عنوان «عسكريان يخونان الأمن والأمانة بخطفهما فلبينية واغتصابها في الدورية» اغتال عسكريان «الأمن والامانة» وانتهكا حرمة شهر رمضان وشرفهما العسكري وشرف بدلتيهما العسكرية اثر قيامهما بخطف وافدة فيلبينية ظهرا من منطقة الفروانية وتناوبهما عليها هتكا واغتصابا في المقعد الخلفي لسيارة الدورية التابعة لوزارة الداخلية قضية الخطف والاغتصاب التي حصلت ظهر أول من أمس وفق مصدر امني «حطت بتفاصيلها وعلى لسان المغتصبة أمام مدير مباحث حولي العقيد عبدالرحمن الصهيل» الذي قال «من سوء حظ العسكريين انهما اختارا المكان الخطأ، ولذلك سيكونان في عداد المقبوض عليهم خلال الساعات المقبلة» وأفاد المصدر الأمني بأن المجني عليها أبلغت مخفر منطقة الفروانية بأنها وأثناء وجودها في المنطقة استوقفها عسكريان يستقلان دورية وبعد ان أعطتهما هويتها ادعيا بأنها مطلوبة واقتاداها إلى مواقف عامة في منطقة جنوب السرة وقاما بهتك عرضها تناوبا في المقعد الخلفي لدوريتهما، وطلب اليها الأمنيون في مخفر الفروانية التوجه إلى مخفر جنوب السرة لتسجيل قضية بالواقعة.

وتابع «وعليه توجهت الوافدة إلى مخفر جنوب السرة وروت لأمنيي المخفر واقعة استدراجها من قبل العسكريين وقيامهما بهتك عرضها في مركبة تابعة لوزارة الداخلية، وعلى اثر ذلك تم تسجيل قضية خطف وهتك عرض وأحيلت إلى رجال مباحث حولي، وحطت على مكتب العقيد عبدالرحمن الصهيل ونائبه المقدم وليد الفاضل، حيث اخضعا الشاكية لتحقيق مكثف كشفت خلاله وقائع الاغتصاب الذي حصل داخل الدورية من قبل حماة القانون، وقالت إنها لم تنتبه الى لون الدورية أو رقمها حين أجبرت على الركوب معهما لثقتها برجال الأمن، وبعدما انتهيا من فعلة ما ارتكباه أمراها بالنزول وانطلقا هاربين في دوريتهما وكانت بحال هستيرية ولم تركز في المعلومات الخاصة بالدورية.

وزاد المصدر ان «العقيد الصهيل والمقدم الفاضل أخطرا الوكيل المساعد لشؤون الأمن الجنائي اللواء عبدالحميد العوضي والذي أصدر أوامره بالبحث والتحري وسرعة القبض على العسكريين، وكشف القطاع الذي ينتميان له».

يجب أولا بيان المنظار القانوني للواقعة فإن المتهمين يتعرضان لعقوبة المادة 186 من قانون الجزاء التي تنص على أنه «من واقع أنثى بغير رضاها، سواء بالإكراه أو بالتهديد أو بالحيلة، يعاقب بالإعدام أو الحبس المؤبد».

فإذا كان الجاني من أصول المجني عليها أو من المتولين تربيتها أو رعايتها، أو ممن لهم سلطة عليها، أو كان خادما عندها أو عند من تقدم ذكرهم، كانت العقوبة الإعدام، هذا من ناحية، ويجب أن ننوه إلى أن بعض البلاغات غالبا ما تكون محل افتراء خاصة من بعض الجاليات الشرق آسيوية وغيرها خاصة في المسائل الجنسية فهي أمور مباحة لديهم ومن الممكن استغلال مثل هذه القضايا للكيدية أو للابتزاز المادي والاستمرار في أمور كثيرة، واستخدام هذا الأمر خلافا لما تألفوا عليه وتعايشوا عليه، خاصة انه محل تشدد واحترام لدينا، ومن ناحية أخرى أن استمرار حالة الانفلات الأمني، خاصة مع التجمهرات والعصيان وتشدد الغير مبرر للحريات الشخصية وخاصة لبعض من رجال الأمن على الصعيد المحلي يمثل علامة واضحة في الشارع الكويتي ويجب على وزارة الداخلية وهي وزارة نظامية انضباطية أن يخضع بها جميع العاملين لقواعد النظام والانضباط، وهو ما تحتاجه الوزارة في المرحلة الدقيقة من عمر الوطن لان قواعد السلوك والأخلاقيات للعمل الشرطي تعتبر ميثاق شرف مهنيا وأخلاقيا لهؤلاء وتمثل صيغة مشتركة للعمل الاجتماعي بين جهاز الشرطة والمواطن والمقيم.

وأخيرا يجب إخضاع بعض رجال الشرطة غير المؤهلين للعمل الشرطي لعدد من الدورات التدريبية المتنوعة لإعادة تأهيلهم في إطار المفاهيم الدولية للعمل المهني لرجال الشرطة والأهداف النبيلة لحماية امن المواطن، ويجب وضع الشروط لاختيار رجال الشرطة ممن تتوافر فيهم شروط المواطنة الصالحة كونهم من ذوى السيرة الحسنة والسلوك السوي وليس من ذوى السوابق والتأكد باستمرار على حسن معاملة الناس باعتباره واجبا من أهم واجبات رجال الأمن.